السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 02 ص ص: 20- 39
ISSN 2543-375X EISSN 2676-1645

التنمية الإنسانية المستدامة: مقاربة وظيفية لبناء الأمن البيئي

Sustainable Human Development: A Functional Approach to Building Environmental Security

لشهب صاش الجازية، مخبر المجازر الإستعمارية
جامعة سطيف2 djaziasache@yahoo.fr
رمضاني مسيكة*، مخبر المجازر الإستعمارية
جامعة سطيف2ramdaniseff@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/07/08 تاريخ القبول: 2021/04/30

ملخص:

إن بناء أمن بيئي يعد أمرا حتميا، ذلك أن التهديدات البيئية يمكن أن تحد من تحقيق الأبعاد الأخرى للأمن الإنساني، كالأمن الغذائي، والأمن الصحي وحتى الأمن السياسي، فالبيئة تعتبر البعد الجديد في كل المقاربات المتعلقة بالأمن.

من خلال هذه الدراسة تم طرح التنمية الإنسانية المستدامة كمقاربة وظيفية تتضمن إطار لدمج البعد البيئي ضمن السياسات التنموية لضمان إمكانية خلق فرص لبناء الأمن البيئي، من خلال آليات الحوكمة البيئية، التمكين من الحقوق البيئية، تحقيق الجودة البيئية، والإدارة العقلانية للموارد البيئية.

لقد كانت فرص بناء الأمن البيئي ضائعة بسبب وجود العديد من المعوقات. ومن أجل بناء أمن بيئي كبعد حيوي من أبعاد الأمن الإنساني لابّد من تنبي مقاربة بنائية متعددة التخصصات، تجمع بين القانون، الأخلاق، العلم والتكنولوجيا، السوسيولوجيا، السياسة.

الكلمات المفتاحية: الأمن البيئي– الأمننة – التنمية الإنسانية المستدامة– الإستدامة البيئية– حقوق الأجيال.

*المؤلف المراسل

Abstract:

The matter of Building an Environmental Security is imperative, that's because the Environmental Threats may reduce limit the achievement of other dimensions of Human Security, Such as food Security, and even political Security. The Environment considered as the new dimension in all approaches relating to security.

And through this study, the Sustainable Human Development has been presented as a functional Approach, containing a framework for integrating the Environmental dimension into Development policies, which guarantees the possibility of producing opportunities for building an Environmental Security, Through environmental governance mechanisms, enabling environmental rights, achieving environmental quality, and rational management of environmental resources.

Opportunities to build environmental security have been missed due to the many constraints. In Order to build Environmental Security, must be adopted approache Constructive Process Multidisciplinary, Combines The Law, Ethic, Science, politics .

Keywords: Environmental Security, Securization Sustainable Human Development, Environmental sustainability, and generation' Rights.

.

مقدمة: يعتبر التدّهور البيئي أحد أبرز التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان والأمن في عالم اليوم، الذي يشهد بروز نقاشات جادة ومعمقة حول مقترب الأمن الإنساني، والتي تبناها في البداية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التقرير العالمي حول التنمية الإنسانية لعام 1994. ثم تعمّق النقاش بشأنها في تقرير لجنة الأمن الإنساني لعام 2003 وكذا أعمال شبكة الأمن الإنساني، أين تم تقديم تصورا موسّعا للأمن، يشمل كل أبعاد الحياة الإنسانية، كالأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، الأمن السياسي، الأمن الثقافي و الأمن البيئي.

ويقوم الأمن البيئي باعتباره أحد أبعاد الأمن الإنساني على أساس ديناميكية الأبعاد الأخرى للأمن الإنساني، إذ تعد البيئة باعتبارها مجالا لتحقيق بقاء

الجنس البشري، وإنتاج المقومات المادية والمعنوية لعملية التنمية المنتجة للأمن، البعد الجديد في كل المقاربات المتعلقة بالأمن.

وإذا كانت الدراسات السابقة حاولت ضبط مفهوم الأمن الإنساني من خلال التطرق إلى كل بعد من أبعاده، وتحديد العلاقة فيما بين هذه الأبعاد، فإن الدراسات الحالية تركز أساسا على البعد البيئي، من خلال ضبط مقتضياته وتهديداته ومدى إمكانية إعاقته لتحقيق الأبعاد الأخرى للأمن الإنساني كالأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن الاقتصادي والأمن السياسي، ما أدى إلى التحوّل في الأدبيات والدّراسات نحو أبحاث أكثر تجريبية لفهم العلاقة بين البيئة والتنمية والأمن في إطار مقاربة التنمية الإنسانية المستدامة، التي تتضمن إطار عمل لتحليل النقاشات المعاصرة للأمن ضمن سياق أدبيات التنمية والاستدامة والجودة البيئية.

أهمية وأهداف الدراسة: يثير موضوع الأمن البيئي انشغال الباحثين في مجال الدراسات الأمنية، كما يثير تحقيقه حيرة الدول، فلا يزال البحث متواصلا وحثيثا عن أنجع وسيلة تمكّنها من تحقيق أمن المواطنين، خاصة وأن القرن الحالي شهد تحديات بيئية ماسة بأمن الإنسان نتيجة التنامي المفرط للنشاطات والسياسات الإنسانية التنموية. وتحددت أهداف الدراسة فيما يلي :

- إبراز الأطر المفاهيمية للأمن البيئي وأمننة التهديدات البيئية.
- طرح المحتوى الموضوعي للتنمية الإنسانية المستدامة كإطار للمبادئ والأبعاد والآليات والفواعل التي تستدعي ضبط مسار تنموي يعكس مفهوم الاستدامة وحقوق الأجيال المستقبلية.
- بحث دور التنمية الإنسانية المستدامة كإطار ضامن لإمكانية مواجهة المخاطر والتهديدات البيئية الماسة بأمن الإنسان.

إشكالية الدراسة: انطلاقا مما سبق تتمثل إشكالية الدراسة فيما يلي:

ما هي متطلبات بناء الأمن البيئي وفق مقاربة التنمية الإنسانية المستدامة ؟

فرضية الدراسة :

تجسّد التنمية الإنسانية المستدامة الإطار الذي يحدّد ويفعّل العلاقة بين البيئة والأمن من خلال محصلة التوازن بين التنمية وحماية البيئة والذي يعد مطلبا أساسيا لبناء الأمن البيئي.

منهج الدراسة: باعتبار أنّ الدراسة متعلقة بدور التنمية الإنسانية المستدامة كمقاربة وظيفية في بناء الأمن البيئي، و أن "الأمن البيئي" و"التنمية الإنسانية المستدامة " هي مواضيع عبر تخصّصية مبنية على تحليل الأوضاع البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية القائمة في أي مجتمع، والهادفة لبناء تصور مستقبلي لحياة آمنة للإنسان، سيتم اعتماد المنهج التحليلي للتطرق لمفهومي الأمن البيئي والتنمية الإنسانية المستدامة ومحاولة إبراز أبعاد المفهومين و إعطاء تصوّرا شاملا لهما.

وقد تم الاعتماد على الخطة التالية:

المحور الأول: التنمية الإنسانية المستدامة والأمن البيئي : مقاربة مفاهيمية

المحور الثاني: الهندسة البنائية للأمن البيئي في إطار التنمية الإنسانية المستدامة

المحور الثالث: التحديات التي تواجه التنمية الإنسانية المستدامة في مسارها لبناء الأمن البيئي

وفيما يلي طرحا لهذه المحاور:

أولا: التنمية الإنسانية المستدامة والأمن البيئي : مقاربة مفاهيمية:

اقتصر مفهوم التنمية المستدامة في بدايات تطوّره على البعد البيئي، إذ تعلق أساسا بسياسات حماية البيئة من التغير والتهديدات البيئية، ثم اهتمت الدراسات والأبحاث المختلفة بضرورة فهم العلاقة بين البيئة والتنمية والأمن خاصة بعد طرح مفهوم الأمن الإنساني، الذي أدى إلى بروز التنمية الإنسانية المستدامة.

1ـ التنمية الإنسانية المستدامة كمفهوم موسّع وشامل:

يعتبر مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة من المفاهيم الغامضة، ويرجع ذلك إلى نشأته الواقعية المرتبطة بالحياة والبعيدة عن النواحي الأكاديمية، وأيضا لغلبة الاهتمامات السياسية عليه. إن محاولة تحديد مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة تستدعي تفكيك العبارة المركبة على صعيد الدلالة المفاهيمية "التنمية الإنسانية، الاستدامة"، مما يستدعي البحث في تعريف التنمية

والتطورات التي عرفتها، ثم التطرق لمفهوم الاستدامة في محاولة لعكس المفهوم الكلي والشمولي للتنمية الإنسانية المستدامة. وسيتم التركيز على العلاقة بين التنمية وآثارها على البيئة، مما يستوجب النظر في أجندة التنمية وربطها بمفهوم الاستدامة وحقوق الأجيال.

1.1 تطور مفهوم التنمية: من النمو والتنمية الاقتصادية إلى تنمية إنسانية مستدامة:

عكس تطور مفهوم التنمية الإنسانية التحّول في التنظير والتحليل النظري لدى الفكر التنموي على مدى عدة عقود منذ منتصف القرن العشرين، واقترن مفهوم التنمية في عقد التنمية الأول الذي تبنته الأمم المتحدة (1960 -1970) بالنمو الاقتصادي، الذي تركّز على زيادة دخل الفرد والمجتمع ممثلا في الدولة (عبد الفتاح ناجي، 2013، ص26).

وتوالى بعد ذلك ظهور نظريات وإستراتيجيات تنموية مقدمة من البنك الدولي، الذي طرح سياسته الشاملة، والتي تعرف بـ:" الإطار الشامل للتنمية" (Stieglitz,1998, p15)، إلى أن طرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مطلع التسعينات، وفي تقرير له عام 1990 مقتربا شاملا، أعطى تصورا موّسعا للمفاهيم التنموية السابقة عرفت بـ:التنمية الإنسانية « Human Development » (PNUD,1994, p14). عرّفت التنمية الإنسانية حسب تقرير التنمية الإنسانية لعام1990 على"أنها عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها من خلال توسيع خيارات أمام الناس وذلك بزيادة فرصهم في التعليم والرعاية الصحية والدخل. (PNUD,1990, p10)

وبرزت التنمية المستدامة كمفهوم جديد، مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين على غرار تفاقم مشكلة التدهور البيئي واصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية. ففي مواجهة عمليات التدمير الواسّعة النطاق للموارد البيئية والصراعات بين دول الجنوب والشمال وزيادة الرأي العام الدولي حول الانهيار البيئي، الذي صاحبه قلقا دوليا وعلى كافة الأصعدة حول ما إذا كانت البيئة ستحد من التنمية، وما إذا كانت التنمية ستسبب دمارا إيكولوجيا، أدت هذه السيناريوهات إلى طرح التنمية المستدامة، كمفهوم اقتصر في بدايات تطوّره على البعد البيئي، تمحور أساسا حول سياسات حماية

البيئة. وقد تم تطوير المفهوم إلى" التنمية الإنسانية المستدامة"، باعتباره من أهم التطورات الحاصلة في الفكر التنموي الحديث، وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية في العقود الأخيرة. وقد تم تضمين المفهوم ثلاثة أبعاد، اجتماعية، اقتصادية وبيئية. وتتكامل هذه الأبعاد لتكوّن محتوىً موضوعياً، يضمن فرصا لتلبية الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية (طلعت محمود، حمودة، 2001، ص45).

وفي هذا الصدد يرى (Sachs) أن التنمية الإنسانية المستدامة هي: " تنمية قائمة على منهج التنمية البيئي، والذي يستهدف تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية مع الأهداف البيئية، من خلال إرساء مبادئ استهلاك الموارد المتاحة، بحيث تحافظ على حقوق الأجيال القادمة، من خلال الوفاء باحتياجاتها الأساسية، بحيث لا يكون النمو صفرا، وفي الوقت ذاته لا تكون هناك آثارا سلبية لذلك النمو" (عبد الفتاح ناجي، ص209). أما الأستاذ (Michel. Prieur)، فيعرفها، باعتبارها تنمية لا تستهلك الموارد الطبيعية إلى درجة تعتبر غير قادرة على التجديد في المدى البعيد فحسب، وإنما يجب ضمان توفرها لعدم الإضرار بالأجيال القادمة والموارد العامة المشتركة، كالماء، التربة، والتنوع البيولوجي(Prieur,2002,p64).

رغم الطرح الرسمي للتنمية المستدامة، واعتبارها حلا لمعضلة البيئة والتنمية، إلا أنه وحسب بعض الكتابات، فإنها مجرد التفكير في مستقبل ومصير الأجيال القادمة، فهي قضية أخلاقية أكثر منها قضية تنموية، وعلى حد قول رئيس البنك الدولي (James Wolfenson) في خطاب له أثناء مؤتمر القمة العالمي يوم 26 أوت2002: " إن التنمية الإنسانية المستدامة هي أكثر من الاقتصاد وأكثر من التنمية وأكثر من البيئة، إنها حرب صليبية على أساس الضرورة الأخلاقية لإنقاذ كوكبنا وجعله أكثر أمنا، والذي يقوم على العدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية والعدالة البيئية" (Hanson, p2).

1ـ2 حل معادلة (البيئة والتنمية الإنسانية) في إطار التنمية الإنسانية المستدامة:

يجمع مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة بين الطرح المفاهيمي لمصطلح التنمية الإنسانية والتنمية المستدامة، والتي تتضمن ثلاث أبعاد إنسانية

تنموية(البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي، البعد البيئي)، باعتبارها منهجا متكاملا وشاملا يهدف إلى توسيع اختيارات الناس وقدراتهم، وتلبية حاجات الأجيال الحاضرة بأكبر قدر من العدالة دون إهدار فرص إشباع حاجات الأجيال القادمة (عبد الفتاح شمس، ص45) ولعل من أوائل التقارير والدراسات الرسمية التي أشارت إلى مفهوم التنمية المستدامة، التقرير الصادر عن نادي روما عام1972 بعنوان" قيود على النمو"، إلا أن الاستخدام الرسمي للتنمية المستدامة يعود إلى رئيسة وزراء النرويج (Gro Hallerm Brundtland) في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987: "مستقبلنا المشترك " للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية (Dishley, 2013, p305).

رغم عدم دقة تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بشأن مقاربة التنمية الإنسانية المستدامة، حيث انحصرت أهدافها في المحافظة على البيئة من التدهور والاستنزاف، إلا أن جل البحوث والدراسات العلمية تستند إلى التعريف المقدم في هذا التقرير للتنمية المستدامة، وقد لقي قبولا واستجابة لدى الهيئات البيئية العالمية، في حين أن التعاريف الحديثة قد ركّزت بصورة أوضح على ثلاث دعامات أوأبعاد للاستدامة (اقتصادية وبيئية واجتماعية).

1ـ2 الأمن البيئي: دراسة مفاهيمية: يعتبر مفهوم الأمن البيئي من أهم المفاهيم الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، وقد أثرى الأكاديميون والباحثون حقل الدراسات الأمنية بقضايا التدهور والتهديدات البيئية وأثرها على الأمن والتي فرضت ضرورة احتواءها و الوقاية منها "أمننة التهديدات البيئية".

1ـ2ـ1 مفهوم الأمن البيئي: لقد أدت التحولات الجذرية المتلاحقة التي شهدها العالم منذ عقد التسعينات من القرن الماضي إلى تبني تصور جديد لمفهوم الأمن ، فإذا كان تركيز أنصار المنظور التقليدي للأمن على مفهوم الأمن الوطني الذي تركز على مفهوم القوة العسكرية لحماية الحدود، فإن تيار الدراسات الأمنية الحديثة تبنى طرحا مغايرا لمفهوم الأمن من خلال مقاربة حديثة أنتجت العديد من المفاهيم الموسّعة، كالأمن المجتمعي، الأمن العالمي، والتي بلوّرت مفهوم جديد للأمن الإنساني.

تبلور مفهوم الأمن الإنساني في إطار الأمم المتحدة من قبل محبوب الحق وزير المالية الباكستاني الأسبق، وبدعم من الاقتصادي" أمارتيا سن " الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998 ، وقد كان تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي عام 1994 الوثيقة الرسمية التي اعتمدت "الأمن الإنساني"، المتضمن سبعة أبعاد تكاملية حسب منطق و فلسفة الحاجات الإنسانية (الأمن الإقتصادي، الغذائي، الشخصي، البيئي، الشخصي، الصحي، الثقافي). وقد تم تعريف الأمن الإنساني بأنه الحماية من التهديدات الماسة بحياة وكرامة الإنسان، كالتهديدات البيئية، الجريمة المنظمة، الفقر ...الخ (Rioux,2001,p36).

ويعني الأمن البيئي كبعد من أبعاد الأمن الإنساني بأنه غياب التهديدات الماسة بالبيئة الطبيعية وصحة الإنسان، ويشمل هذا المفهوم مجمل الشروط والإجراءات التي تضمن التوازن البيئي على المستوى المحلي والإقليمي وحتى العالمي، كما يشمل استبعاد كل نشاطات الإنسان الضارة بالبيئة Svztlana Trajkovic,2016, p53). وقدم "نيلز بيتر" غليديتش من المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو تعريفا للأمن البيئي باعتباره:" توافر خدمات النظام البيئي الداعم للحياة حاليا وفي المستقبل والموارد لاحتياجات الإنسان والوظائف الطبيعية " (Van De Giessen, 2011,p21).

وبعيدا عن الطروحات الأدبية حدّد مفهوم الأمن البيئي كأحد أبعاد الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 ، فقد أورد التقرير: " في البلدان النامية واحدة من أعظم التهديدات البيئية، هي المياه التي أصبحت تشكل عالما للنزاع العرقي والتوتر، كما أن إزالة الغابات مع الرعي الجائر وضعف طرق مكافحة التصحر أدى إلى تحويل مليون هكتار من الأراضي المنتجة إلى صحراء، كما أن ملوثات الهواء، الكوارث الطبيعية، الفيضانات والنمو السكاني هي أيضا عوامل للتهديد البيئي" (PNUD, 1994, p28)

يمكن التوصل إلى أن الأمن البيئي يعني توفّر بيئة صحية مع ضرورة خلق تفاعل إيجابي بين الإنسان والبيئة بشكل يحافظ على البيئة ويضمن تجدّد

مواردها من جهة، ويضمن حاجات الإنسان لاستدامة جودة الحياة من جهة أخرى.

1ـ2ـ2 أمننة التهديدات البيئية: تبلورت أمننة التهديدات غير التقليدية للأمن، كالتهديدات البيئية عبر مجموعة من المدارس الفكرية من خلال العمل على توسيع مفهوم الأمن، وكانت مدرسة كوبنهاقن أول من تطرق لمفهوم الأمننة، من خلال أعمال (Weaver, Wilde, Buzan)، حيث كان عمل باري بوزان على قدر كبير من الأهمية في تطوير الدراسات الأمنية النقدية ومحاولة بناء مفهوم جديد للأمن في كتابه مجتمعات الدول والخوف (Buzan, 1991, p20)

والأمننة حسب هذه المدرسة هي سياسة تحديد التهديدات الوجودية والمصالح المرتبطة بها، فبناء الأمن في جزء منه يكون من خلال الخطاب" Speech act"، أي أن مجرد تسمية مسألة ما بأنها "شأن أمني" يعني اعتبارها كقضية أمنية، أوتهديد أمني يكسبها الإحساس بالأهمية والشرعية لاستخدام إجراءات خاصة استثنائية وغير معتادة للتعامل معها. فأمننة مسألة معينة يعتبر عملية سياسية بالأساس لأنه يجعلها أولوية فوق "السياسات العادية"، وبالتالي فإن مواجهتها يتطلب "وسائل غير عادية. وقد شكّلت التهديدات البيئية العالمية مشكلة أمنية جديدة، والتي ينبغي معالجتها بسرعة، شأنها شأن الدفاع الوطني، فإذا كان الأمن يعني عدم وجود تهديد، فإن التهديد البيئي أشده حتى لبقاء المجتمعات، من خلال تأثيره على كافة أبعاد الأمن الإنساني. (وايت، وآخرون، 2004، ص275).

ثانيا: الهندسة البنائية للأمن البيئي في إطار التنمية الإنسانية المستدامة:

شكّلت التنمية الإنسانية المستدامة فرصا ضامنة لإمكانية بناء الأمن البيئي من خلال الاستباقية والوقاية من المخاطر والتهديدات البيئية، والذي يتطلب إيجاد مختلف الأدوات والسياسات والآليات لتحقيق التوازن بين أمن الإنسان وأمن البيئة ورفاه مشترك بين الأجيال. كما طرحت العديد من الإشكاليات المفاهيمية حول ما الذي يجب أن يستدام؟

1ـ الاستدامة ومنطق بناء الأمن البيئي: بدأ الاهتمام الدولي بمفهوم الاستدامة من خلال إقامة سلسلة من المؤتمرات، كما تم إصدار عشرات التقارير في

ثمانينيات القرن الماضي، خاصة عندما صدم العالم الاستهلاكي بأزمة البترول في السبعينيات، فأصبح موضوع التنمية المستدامة محل مناقشات جديّة، وأصبح الحديث أكثر حول نوعية الحياة وحقوق الأجيال المستقبلية، والتنمية المطلوبة كضرورة ملحة لإقامة نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي وبيئي يتبنى مفهوم الاستدامة، حيث تعددت الأدبيات ووجدت عدة مبادرات دولية تركز على هذا المفهوم.

1.1 **مفهوم الاستدامة**: تركّز مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة في بداية ظهوره على تحقيق الاستدامة البيئية، لذلك تمحوّر نطاق الاستدامة على البعد البيئي، كما قدّمت وجهات نظر اقتصادية حول مفهوم الاستدامة من خلال التركيز على استدامة العوامل الاقتصادية التي تضمن التنمية الاقتصادية المستدامة (وايت، وآخرون، ص275)

إن تطّور مسيرة الوعي الدولي بالمشاكل البيئية وعلاقتها بالسياسات التنموية أنتج ضرورة تبني مفهوم جديد للتنمية قائم على التوازن والتكامل بين الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفق منهج شامل وطويل المدى"بعد الاستدامة". ومن هذا المنطق يجب النظر إلى فكرة الاستدامة نظرة شاملة مبنية على الأبعاد الثلاثة الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، بمعنى أن الاستدامة لا تكون إلا بتجمع هذه المكونات والأبعاد (الاستدامة البيئية، الاستدامة الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية).

2.1 **الاستدامة وحقوق الجيلنة**: إن بروز الاهتمام بقضية البيئة كبعد تنموي أدى إلى تأكيد "بعد الاستدامة" في إطار التنمية الإنسانية المستدامة، من خلال التأكيد على عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة نتيجة خيارات بشرية حاضرة، وأن الأرض كوب واحد وليست إرثا للجيل الحالي فقط بل هي إرث مشترك للأجيال (UNDP,2005,p5).

إن المحافظة على البيئة من التدهور وتحقيق الاستدامة أصبح مطلبا أساسيا وهدفا ضمن أهداف التنمية للألفية الذي سعى مشروع الألفية للتنمية إلى تحقيقه، وهو اتجاه للاعتراف بالبيئة النظيفة كحق من حقوق الإنسان ضمن إطار الجيل الثالث. حيث تم طرح فكرة التضامن داخل الجيل الحالي أوحقوق

الأجيال المقبلة كمرجعية لحقوق الجيل الثالث في إطار المقاربة الهيكلية"Structural Approach" لمعالجة القضايا العالمية الراهنة (Reingelheim, 2004, p232).

وردت الإشارات الأولى لمفهوم حقوق الأجيال القادمة في إعلان ستوكهولم لعام 1972، الذي أكّد على واجب حماية وتحسين البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية، وطوره إعلان ريو لعام 1992 حين ربط حقوق الأجيال المستقبلية بالحق في التنمية والحق في البيئة في إطار الجيل الثالث لحقوق الإنسان. تقوم الاستدامة على مبدأ التوزيع العادل والمنصف للموارد البيئية للأجيال الحاضرة وضمان أن تتمكن الأجيال المستقبلية من نفس الفرص للحصول على هذه الموارد، وهذا المبدأ تم تأكيده في تقرير لجنة برونتلاند. وتعتبر الأفكار الخاصة بأخلاقيات التوزيع العادل لثروات الأرض على أجيال المستقبل الأساس الذي أدى إلى إبراز مفهوم الاستدامة.

(Liotta Mouat and.Kepner,2007,p225)

والسؤال المطروح هنا: ما المقصود بالتوزيع العادل للموارد ؟ وهل أن هذه الموارد ينبغي أن لا تقل عن الحد الأدنى بالنسبة لأي جيل قادم؟ وهل يعني ضمنا أن كل جيل ينبغي أن يتمتع بمستوى ثابت من الموارد ؟

إن مفهوم الاستدامة وعلاقتها بمبادئ العدالة والإنصاف وحقوق الأجيال المقبلة من المواضيع التي ما زالت محل جدل كبير، فقد أثار مفهوم حقوق الأجيال القادمة صعوبات قانونية متعددة، فمضمون حقوق الأجيال المستقبلية، أوما يطلق عليها أيضا "الحقوق الإنسانية" غير محدّد بدقة، كما أن صاحب أو حامل الحقوق غامض، ولا يمكن تحديد أو معرفة ممثّل الأجيال المستقبلية، و ما إذا كان شخص من أشخاص القانون الدولي كالدول والمؤسسات الدولية.

2ـ آليات بناء الأمن البيئي في إطار التنمية الإنسانية المستدامة: عند الحديث عن التهديدات البيئة وربطها بالأمن الإنساني في بعده البيئي لا يجب فقط البحث عن المظاهر الأزموية ومحاولة احتوائها، بل لابّد من إيجاد أساليب وآليات ومناظير للتفاعل مع البيئة بشكل يضمن أمن الإنسان وأمن البيئة. وسيتم التطرق إلى آليات بناء الأمن البيئي بتفصيل أكثر وفقا للطرح التالي :

2.1 الحوكمة البيئية كآلية لبناء الأمن البيئي: يعتبر مفهوم الحوكمة من المفاهيم التي أثارت جدلا وخلافا حول ترجمتها إلى العربية على نحو دقيق، رغم الاتفاق على أهمية المفهوم ودلالته. فعرّفها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) بأنها:" سلسلة القواعد والمؤسسات والممارسات التي تقوم أية جهة (فرد، مجتمع، دولة ودول) من خلالها بإدارة شؤونها" (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2010، ص1).

وعرّفتها لجنة الحوكمة العالمية (CGG) على أنها: "السيطرة والتحكم في الشؤون العامة من طرف المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرسمية وغير الرسمية، لامتلاكها قوى وسلطات معينة تؤهلها لتحقيق أهداف مسطرة ضمن إطار مؤسساتي معين" (CGC,1995, p1)

وفي هذا الصدد يستنتج أن الحوكمة البيئية تتطلب مجموعة من الآليات والإجراءات التي تسعى إلى حماية البيئة وضمان استدامتها، وتتجسد مقوماتها في دمج القضايا البيئية في العمليات التنموية الخاصة مع مشاركة كافة الفواعل التنموية في صنع القرار والتأثير فيه، والمساءلة على مخرجاته، الأمر الذي يتطلب ضمان التمكين من حقوق الإنسان وتحقيق الجودة البيئية، وإدارة الموارد البيئية إدارة عقلانية.

2.2 التمكين من الحقوق البيئية: تجسّد التنمية الإنسانية المستدامة الإطار الذي يحدّد العلاقة بين البيئة والأمن من خلال محصلة التوازن بين التنمية وحماية البيئة، والذي يتطلب أساسا التمكين من حقوق الإنسان. وقد أوضح إعلان ستوكهولم بصورة رسمية العلاقة بين حماية البيئة و حقوق الإنسان، والذي يعد من الخطوات الرسمية للاعتراف بالبيئة كحق من حقوق الإنسان، حيث نص المبدأ الأول منه على أن للإنسان حق أساسي في الحرية و المساواة وفي ظروف عيش مناسبة في بيئة تسمح نوعيتها بالحياة في ظل الكرامة وبتحقيق الرفاه، وهو يتحمل مسؤولية حماية البيئة والنهوض بها من أجل الحاضر والأجيال المقبلة (المبدأ 1، إعلان استوكهولم 1972).

أثارت العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة مناقشات فكرية وقانونية، ما أدى إلى تطوير مقترب جديد قائم على اعتبار أن حقوق الإنسان تمثل أدوات لتناول المسائل البيئية من الناحيتين الإجرائية والموضوعية. ويشدّد هذا المقترب على

إمكانية استخدام حقوق الإنسان من أجل بلوغ مستويات ملائمة من الحماية البيئية. فمن منظور إجرائي تعد بعض الحقوق كالحق في الحصول على المعلومات وحق المشاركة في إدارة الشؤون العامة والحق في العدالة، حقوقا أساسية لضمان وجود هياكل حوكمة بيئية تمكّن المجتمع من اعتماد عمليات منصفة فيما يتعلق بصنع القرارات المتصلة بالمسائل البيئية، ومن منظور موضوعي يشدّد هذا النهج على الأبعاد البيئية لبعض الحقوق المشمولة بالحماية، كالحق في الحياة، الحق في الصحة والحق في الغذاء، (UN, OHCHR, p 5).

3.2 **الجودة البيئية**: تعتبر الجودة البيئية عنصرا مهما لتحقيق الاستدامة، فكلما زادت الجودة زادت الاستدامة، أي أنّ استدامة النظام البيئي مرهون بجودة العناصر البيئية والمرتبط بتوسيع الخيارات والفرص الإنسانية، (From the environment and human security to sustainable and development ,2003, p294) بمعنى آخر بتحقيق الجودة البيئية يتم استدامة خدمات وحاجات الإنسان وبالتالي تتحقق جودة حياة أنظمة الدعم الضامنة لجودة حياة الإنسان.

4.2 **الإدارة العقلانية البيئية**: تعرّف الإدارة العقلانية للموارد البيئة بأنها ترشيد استخدامها وإخضاعها لمعايير التخصيص الأمثل للموارد حتى تحفظ لهذه الموارد بقاءها وتجدّدها واستدامتها مع التفكير بإيجاد بدائل لها (From the environment and human security to sustainable and development , p294).

إن الإدارة العقلانية للموارد البيئية يعني استعمال الإنسان للأطر والسياسات والأنظمة والقرارات والسلوكيات والآليات بطريقة تضمن تحقيق الأمن البيئي بكل محدداته، وهذا ما يتطلب سياسات تنموية مستدامة. ومن أهم مجالات الإدارة العقلانية للموارد البيئية: الإدارة المتكاملة للموارد المائية (تخزين المياه السطحية والجوفية، تحلية مياه البحر، إعادة دورة المياه، الإدارة المتكاملة والمستدامة للأراضي، حماية التنوع البيولوجي، تطوير نظم إدارة النفايات وتدويرها وإعادة تصنيعها، وآلية التنمية النظيفة وترشيد الطاقة، لمواجهة

تحديات التغير المناخي. (الشيخلي، 2009، ص129)، (الهيتي وآخرون، 2010، ص97).

فالتغير المناخي من أكبر التهديدات الحالية والمستقبلية المرتبطة بالأمن، فقد تجاوز مرحلة الفضول العلمي ولم يعد أحد المخاوف البيئية، بل أصبح قضية رئيسية وهاجس أمني كبير، خاصة في ظل المناقشات الحادة حول توسيع مفهوم الأمن، ليشمل كافة التهديدات المرتبطة بأمن الانسان ورفاهيته. فالتغير المناخي أكبر تهديدا من الإرهاب الدولي إذ بإمكانه التأثير على الجغرافيا السياسية والبشرية. وتتمثل القضية الأساسية للتصدي لهذا التهديد البيئي اعتباره جزء من برنامج أوسع نطاقا وخطة عمل دولية مشتركة في إطار مقاربة التنمية إنسانية مستدامة، لتحقيق ميزانية الكربون مأمونة ومستدامة وتقوية المناعة المناخية، من خلال توسيع قدرات الأفراد، خاصة في الدول الفقيرة، وتحسين فرصهم وخياراتهم لعيش حياة آمنة بالاستثمار الرشيد في البني التحتية والحالة الصحية للأصول الطبيعية، والحماية الاجتماعية وتحسين إدارة الكوارث ونظم الإنذار والرصد، والعدالة في الوصول إلى الموارد.

2ـ 5 **الاستشراف والاستباقية في مواجهة تهديدات الأمن البيئي**: يتطلب بناء الأمن البيئي إيجاد استراتيجيات استباقية وأخرى استشرافية، من خلال الوقاية والتكفل بالمخاطر والتهديدات البيئية، والاستباقية في منع بروز المسببات ومنع تفاقمها وانتشارها وأيضا الاستشراف بتوقع التهديد ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة له. إن التعامل مع آثار التدهور البيئي يتطلب التعامل مع أسبابه وبشكل استباقي ووقائي بتطوير مقترب مرن وعملي بدمج المشكلة في إطار برنامج اقتصادي واجتماعي وبيئي مستدام، من خلال إدخال البعد التنموي ضمن سياسات الحد من الكوارث البيئية، وهذا ما تتبناه التنمية الإنسانية المستدامة القائمة في صياغتها الفكرية واستشرافها الإنساني على بعد الاستدامة الضامن لإمكانية تحقيق الأمن البيئي (OECD,2001, p1). ومن أهم هذه الاستراتيجيات، إنشاء أنظمة الإنذار والرصد، إدارة المخاطر والكوارث البيئية.

2ـ 6 **الفواعل التنموية كآلية لبناء الأمن البيئي**: إن التعقيدات في الطبيعة العالمية والعابرة للحدود للتهديدات البيئة تعترضها مجموعة من المسائل بشأن نوع الفاعلين، فالدول لم تعد قادرة بمفردها على حماية البيئة من تلك التهديدات وتحقيق أمن الإنسان، الأمر الذي يقتضي إعادة بلورة الأدوار الوظيفية للدولة في إطار التنمية الإنسانية المستدامة. تتضمن التنمية الإنسانية المستدامة انتهاج مقاربة شاملة، وتدخل مختلف الفواعل التنموية من مستويات مختلفة، إما نزولا لمصلحة فاعلين دون مستوى الدولة، من خلال الانتقال بفكرة الإدارة الحكومية من أدوارها التقليدية إلى دور أكثر تفاعلا وتكاملا مع مكونات المجتمع الأساسية: المجتمع المدني والقطاع الخاص، وإما صعودا لمصلحة فواعل دولية، في إطار ما تم تسميته من طرف اللجنة الدولية للحكم بالحكم المتعدد الطبقات (Multi- Layered Governance)، كالمنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية (أبو غزالة وآخرون، 2013، ص275).

ثالثا: التحديات التي تواجه التنمية الإنسانية المستدامة في مسارها لبناء الأمن البيئي:

رغم القبول الدولي لمفهوم التنمية الإنسانية المستدامة والذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان ريو، إلا أنّها شكّلت في الوقت ذاته فرصا ضائعة. فالتنمية الإنسانية المستدامة تعترضها معوقات عديدة ومعقدة لدرجة أنه يصعب حصرها، ونذكر منها ما يلي:

1ـ **ضعف آليات الحماية الدولية للبيئة**: يمكن إجمال أسباب ضعف الحماية الدولية للبيئة إلى افتقاد الأدوات القانونية ممثّلة في الاتفاقيات إلى عنصر الإلزام، فمعظمها مجرد توصيات ومدونات سلوك، وتأخذ معظم المؤتمرات الدولية المتعلقة بالبيئة شكل توصيات غير ملزمة للدول، والتي تفتقر إلى الحياد والشفافية، حتى وإن سميت اتفاقيات دولية، قد ترفض الدول تنفيذها (الحلو، 2007، ص30)، فلا تزال الدول النووية تلوث البيئة وتجري تجاربها في البحر والبر ضاربة عرض الحائط سلامة البيئة واتفاقياتها الدولية، وقامت بعضها بتصدير نفاياتها الذرية الخطرة إلى الدول النامية مقابل مبالغ زهيدة (عساكر، 2013، ص17).

2ـ غياب التعاون الدولي الفعّال لحماية البيئة: إن العديد من القضايا التي تهدّد البيئة عابرة للحدود، وبالتالي فإن الإجراءات التي تتخذها الدولة بمفردها ستكون غير كافية لمعالجتها، مما يتطلب عملا جماعيا دوليا متعدد الأطراف. ويؤكد المسئولون المتخصصون في حماية البيئة أن العديد من القضايا التي تهدّد البيئة لا يمكن التعامل معها إلا على المستوى الدولي، كما يؤكدون أن الإجراءات التي يمكن للدولة أن تتخذها بمفردها ستكون غير كافية لمعالجة مشكلات البيئة، إذ أن المعالجة تحتاج إلى عمل جماعي من قبل دول العالم مجتمعة. وعلى الرغم من إبرام العديد من الاتفاقيات لتكريس التعاون الدولي في مجال البيئة إلا أنها تظل مجرد حبرا على ورق (عساكر، ص41)، في مقابل المساعدات الدولية التي لا توفر تمويلا كافيا للإدارة الفعّالة للبيئة، فغالبية الدول ترى بأن المساعدات الإنمائية قضية أخلاقية، حيث تخرجها من دائرة الالتزام القانوني، في حين وصل الإنفاق العسكري للدول الخمس الكبرى(الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، فرنسا، بريطانيا، روسيا) على 882 مليار دولار، واستأثرت بنحو 60 بالمائة من الحصص العالمية (بيرلو وآخرون، 2009، ص265).

3ـ ضعف الإمكانيات العلمية والتكنولوجية المتعلقة بالبيئة: إن مواجهة الأخطار البيئية يستلزم إمكانيات بشرية مؤهلة وتوفير وسائل علمية جدّ متطورة، كوسائل التنبؤ فيما يتعلق بالزلازل والفيضانات، آليات الرصد البيئي، والتكنولوجيا الصديقة للبيئة "الطاقات المتجدّدة" ...الخ. ويتوقع مجلس الطاقة العالمي أن تسهم هذه المصادر بنسبة 12 بالمائة من الطاقة العالمية بحلول 2020، إلا أن الحصول على تلك التكنولوجيات مكلفة جدا، وتتحجج الدول النامية بذلك للتملص من الالتزامات الدولية المتعلقة بالبيئة، في مقابل الاحتكار العالمي للتكنولوجيا تحت عنوان الملكية الفكرية التي تشكل أساسا من أسس منظمة التجارة العالمية (عبد الرحمن، 2009، ص476).

4ـ أولوية المصالح الوطنية السياسية وسيادة الدولة: غلب على السياسات الدولية بشكل عام طابع الاعتبارات السياسية والمصالح الاقتصادية للدول، فمن أجل زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق رفاهية القليل يجوع الكثير من أجل هذه

الرفاهية. فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية التي وعدت بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بـ17بالمائة بين2005 - 2020، أي 03 بالمائة قياسا سنة 1990 التي اعتمدتها الدول الأخرى، تحججت بموافقة مجلس الشيوخ، كما رفضت الصين أية قيود ملزمة بتخفيض الانبعاثات في حين عرضت تخفيضا طوعيا لما سمته " كثافة الكربون " مابين40 - 50 بالمائة من 2005 - 2020، وعارضت أية رقابة دولية جدية بحجة السيادة والمصالح الوطنية (صعب، 2010، ص6).

خاتمة:

إن بناء أمن بيئي في إطار مقاربة التنمية الإنسانية المستدامة يعد أمرا حتميا، ذلك أن التهديدات البيئية لم تعد شأن علمي خاص بعلماء البيئة فحسب، بل تعدت إلى اعتبارها تهديدا لأمن الإنسان، أمن الدول والأجيال المقبلة، والذي أنتج حتمية الاستباقية في مواجهتها لبناء عالم أكثر أمنا.

وإذا كانت مقاربة التنمية الإنسانية المستدامة قد تبنت هندسة بناء الأمن البيئي بتجاوزها للقصور الموضوعي (أبعاد التنمية، أهدافها)، وعلى الرغم من وصول الجهود الدولية الرسمية إلى طرح ناضج وبناء مفاهيم "الأمن الإنساني، الأمن البيئي، التنمية الإنسانية، الاستدامة"، كمحاولة لقراءة واقعية للمخاطر والتهديدات التي تهدّد الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وبالتوازي تقديم حلول لمجابهتها باستباقية، إلا أنّها لم تستطع تجاوز القصور الزمني" بعد الاستدامة "، ويرى البعض من خبراء الاقتصاد والتنمية وصانعي السياسات التنموية، أنه مجرّد بعد أخلاقي أكثر منه عملي، فهو مفهوم يركّز على الأخلاقيات الجوهرية للإنصاف فيما بين الأجيال. فالجدل الدولي حول التنمية الإنسانية المستدامة قد خلق بالتأكيد مجالا جديدا من الخطاب نتيجة المحتوى الواسع والغامض.

منحت هذه الحقائق بداية نقاش جديد حول الفرص التي تتيحها التنمية الإنسانية المستدامة لبناء الأمن الإنساني في بعده البيئي. كما أن هذه الفرص تكون ضائعة ما لم تنطلق البلدان النامية والمتقدمة من النتيجة التي خلص إليها نادي روما، الذي تبنى كتابة النظرة القائلة أن مشكلة التنمية هي في حالات

عديدة متداخلة، وأكد أن مشاكل البيئة، الأمن الغذائي، والصراعات حول الموارد، تغير المناخ تمثل قضايا متداخلة في إطار المشاكل الكونية، وأن جوهر تلك المشاكل يكمن في عدم اليقين في مستقبل الإنسانية، لذا لابّد من مواجهة متزامنة لحل تلك المشاكل في إطار استراتيجية وتنمية منسقة، مستدامة، كما لا يمكن تحقيق ذلك طالما بقي العالم النامي غارقا في الديون في ظل اللامساواة العالمية.

ومن أجل بناء أمن بيئي كبعد حيوي من أبعاد الأمن الإنساني لابّد من تبني مقاربة بنائية عملية متعددة التخصصات، تجمع بين القانون، الأخلاق، العلم والتكنولوجيا، السوسيولوجيا، العلوم الزراعية، السياسة، لذلك لابّد من:

- ✓ التركيز على فكرة التضامن الإنساني المنتج للحلول الكفيلة لترقية الحياة الإنسانية والأمن الإنساني، وهذا ما أفرزه ضرورة تبنّي الجيل الثالث لحقوق الإنسان، كالحق في التنمية، الحق في البيئية، مؤكّدا على بعد ومدخل جديد وهو التضامن بين البشرية جمعاء في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- ✓ إصلاح النظام العالمي القائم على الهيمنة والمصالح الضيقة للدول المتقدمة، وهندسة المؤسسات العالمية للحوكمة البيئية لمواجهة التهديدات البيئية المعاصرة.
- ✓ إشراك كل الفواعل السياسية والتنموية في رسم معالم السياسات التنموية والبيئية وتحقيق حقوق الإنسان، مما يزيد من تحقيق الفرص المنتجة لإمكانية بناء الأمن البيئي.
- ✓ تبني مقاربات ذات البعد الكوني والأخلاقي في إطار المسؤولية المشتركة على المستوى العالمي وفقا لحاكمية القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي البيئي، مع تفعيل الآليات الدولية لحماية هذا النسق الحقوقي العالمي في إطار الجيل الأول، الجيل الثاني والجيل الثالث لحقوق الإنسان، كحقوق متكاملة ومترابطة.

□

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

- أبو غزالة، طلال وآخرون. (2013). دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية، بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- بيرلو، سام وآخرون. (2009). الإنفاق العسكري ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي.

- الحلو، ماجد راغب. (2007). قانون حماية البيئة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

-عبد الرحمن، عبد الرحيم عنتر .(2009). حقوق الملكية الفكرية وأثرها الاقتصادي، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

- عبد الفتاح ناجي، أحمد. (2013). التنمية المستدامة، المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، الإسكندرية: المكتب الحديث.

- عساكر محمد، عادل. (2013). القانون الدولي البيئي، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

- علوم وتطورات جديدة في بيئتنا المتغيرة.(2010). نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

- طلعت محمود، منال، الفاروق حمودة، مسعد. (2001). التنميـــــة والمجتمـــع، الإسكندرية: المكتب الجامعي.

- الهيتي، نوزاد عبد الرحمان وآخرون. (2010). مقدمة في اقتصاديات البيئة، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

- وايت بريان وآخرون. (2004). قضايا في السياسة العالمية، دبي: مركز الخليج للنشر.

-Buzan,Barry. (1991). people states and Fear, Agenda for international Security studies in post cold war , London: Boulder Lyne Rienner Publisher.

- Jean François ,Rioux. (2001). La Sécurité Humaine, une nouvelle conception des relations internationales, Harmattan.

-Liotta, P H , Mouat ,David -A and Kepner, William -G .(2007). Environmental change and Human Security: Springer, NATO.

-Najam, Adil.(2003). Environment, Development and Human Security, New York: Univesity Press of Amarica,Inc.

-Reingelheim ,Julie.(2004). Droits individuels et Droits Collectifs, Avenir d'une équivoque , Classer les droit de L'homme , Bruxelle:Bruylant s .

- Stieglitz, Josef .(1998). Toward a New Paradigm for Developmemt stratégies: policies and process, prebish lecture.

-Prieur, Michel.(2001).Droit de l'environnement : dalloz.

-Sustainable Development in a Dynamic.(2003). World, world Bank.

-Van De Giessen, Eric.(2011). Horn of Africa Environmental Security Assessment, Institute for Environmental Security.

ثانيا: التقارير والمجلات:

- صعب، نجيب. (2010). "الصين وأمريكا عملاقان يتحكمان في مناخ العالم"، مجلة البيئة والتنمية، العدد 2675 / 02، المنتدى العربي للبيئة والتنمية.

- Svztlana Trajkovic, Mihajloviv. (2016). Environmental Security in The Region in the Service of Sustainable Development of Local Spatial, Journal of Process Management-New Technologies, International (JPMNT), Vol.4,N.2.

Dishley,Phil(2013). Sustainable Development Goals for people and planet, Issue of Nature, vol 495,21.

-Analytical Study on the Relationship Between Human Rights and the Environment Hereafter.(2011). OHCHR Report),UN doc A/HRC/19/34,16 at Para 2.

-From the environment and human security to sustainable and development .(2003). journal of human development Vol. 4, No. 2.

-Gestion de l'Environnement pour un Développement Humain Durable.(2005). Rapport sur le Développement Humain au Mali: UNDP.

- Human Development. (1990). UNDP, New York Oxford University Press.

- Human Development. (1994). UNDP, New York Oxford University Press.

ثالثا: المراجع الإلكترونية:

-Hanson, Arthur J. Environment and Sustainability, International Issue and China. Availabl:at :www.cciced.net. (date of view 21/11/2019).

-Our Global Nrighborhood.(1995). Oxford, Oxforduniversity press: Commission on Global Governance (CGG), Available at : .http://www.sovereignty.net. (date of view 21/11/2019).

-Sustainable Development Critical Issue .(2001). Policy Brief:Organization for Econonic co-operation and Development ,OECD. Available at :www.oecd.org/science/inno/1890501.pdf date of view (21/02/2020).